

واقع ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2019)
The reality and determinants of foreign direct investment in Iraq for the
period (2004-2019)

الباحث مصطفى حمزة حسين
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الدائرة القانونية والادارية

أ.د علي احمد درج الدليمي
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الانبار
darajali83@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2021/6/22 تاريخ قبول النشر 2021/8/24 تاريخ النشر 2022/4/3

<https://doi.org/10.34009/aujeas.2022.178839>

المستخلص

تنبثق حاجة العراق للاستثمارات الاجنبية المباشرة من واقع هذا الاقتصاد نتيجة للظروف التي مرَّ بها من حروب وعقوبات اقتصادية والاحتلال عام(2003) ليتبعه انعدام الاستقرار الامني لأجزاء واسعة من البلد وفساد اداري ومالي طال كل مفاصل الدولة وبنيته الربعية المعتمدة على صادرات النفط الخام، فكان التوجه يكمن في امكانية تفعيل وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للاقتصاد العراقي وهذا الامر يتطلب الامام بمعوقات ومحددات جذبها عن طريق التعمق في التحليل والقياس، ونظرا للدور المهم المنتظر للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق فان جزءا من هذه الدراسة اهتم بتشخيص واقع المناخ والبيئة الاستثمارية العراقية وتحديد المعوقات التي تحول دون القيام بنشاط استثماري فاعل في الاقتصاد العراقي والعمل جاهدا على تهيئة البيئة والظروف المناسبة للبيئة الاستثمارية العراقية التي يمكن ان تساعد على تحفيز واستقطاب المدخرات المحلية او الاستثمارات الاجنبية من خلال الاليات المختلفة بضمنها السياسة النقدية في العراق كبيئة استثمارية جاذبة الى الاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الاجنبي المباشر ، المحددات ، الاقتصاد العراقي

Abstract

Iraq's need for foreign direct investment stems from the reality of this economy as a result of the conditions it experienced from wars, economic sanctions and the occupation (2003), followed by the lack of security stability in large parts of the country, and administrative and financial corruption that affected all the joints of the state and its rentier structure based on crude oil exports. In the possibility of activating and attracting foreign direct investment to the Iraqi economy, and this matter requires knowledge of the obstacles and determinants of attracting them through in-depth analysis and measurement. Actively investing in the Iraqi economy and working hard to create the appropriate environment and conditions for the Iraqi investment environment that can help stimulate and attract local savings or foreign investments through various mechanisms, including monetary policy in Iraq, as an investment environment attractive to foreign direct investment.

Keywords : *determinants , foreign direct investment , Iraq*

المقدمة:

يزدحم العالم اليوم بأدوات الاستثمار وتنوع مجالاته وتعدد اشكاله وتطور ادارته في ظل استثمارات متعددة الوجوه، فقد شهد الاستثمار الاجنبي المباشر تطورا عالمياً واصبح من اهم انواع الاستثمارات، اذ تعاضمت اهميته نتيجة مساهمة الشركات عابرة الحدود في وتدوير الاموال والتكنولوجيا عالمياً ليعطي ذلك دفعة نحو التكامل العالمي من خلال

ربط اسواق العمل ورأس المال ليساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتلغى وجهات النظر السلبية للاستثمار الاجنبي المباشرة في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي لتكون هناك وجهة نظر جديدة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي الى وقتنا الحاضر حول ايجابيات ومزايا هذه الاستثمارات، ففي الوقت الذي يسعى فيه المستثمر الاجنبي الى تحقيق هدفه في تعظيم العائد سعت الدول النامية بشكل خاص والعراق من بينها لتعزيز التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته من خلال اهمية الاستثمارات المباشرة الواردة الى العراق أو وسائل أستقطابها وتوفير الحماية القانونية له والدور الكبير الذي يمارسه في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية ومنها العراق الذي يعد من بين أكثر الدول حاجة الى الاستثمارات الاجنبية وذلك لان الاقتصاد العراقي عانى من أختلالات هيكلية حقيقية جراء أستنزاف موارده وطبيعة السياسات الاقتصادية التي يتبعها ادت الى تهيمش دور القطاع الخاص والاستغناء عن الدور الحيوي الذي تؤديه الاستثمارات الاجنبية، فضلا عن معرفة تاثير المحددات الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر المتمثلة بسعر الفائدة وسعر الصرف والانفتاح الخارجي ومعدل التضخم والمحددات غير الاقتصادية كالمحددات (القانونية والادارية والمؤسسية) التي تسهم في تحديد طبيعة البيئة الاقتصادية ودرجه استقرارها.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث حول التأثير السلبي الذي تمارسه القيود والمحددات الاقتصادية والسياسية والامنية على النشاط الاقتصادي في العراق بوجه عام ومن اجل توضيح الأبعاد الرئيسة لتلك المشكلة هل أن القيود والمحددات الاقتصادية وغير الاقتصادية حالت دون دخول تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق، وكيف يجب العمل من اجل تحسين مناخ الاستثمار في العراق وجعله يستجيب لمتطلبات المستثمر الاجنبي دون ان يتعارض مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والوطنية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (هناك علاقة بين بيئة الاستثمار في العراق والاستثمار الاجنبي المباشر).

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق ماياتي :

- 1-تحليل تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى العراق.
- 2-دراسة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وماهي السياسات المتبعة لتحسين البيئة الاستثمارية له.
- 3-تقييم بيئة الاستثمار في العراق باستخدام مجموعة من المؤشرات الدولية.

منهج البحث:

بغية تحقيق اهداف البحث واثبات الفرضية،اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لبيان العوامل المحددة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2019).

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى محورين ، تناول المحور الاول واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، وتناول المحور الثاني تقييم بيئة الاستثمار في العراق من خلال محدداته.

المحور الاول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

نتيجة لما مر به العراق بعد عام (2003) من خلال قيام الحاكم المدني (بول بريمر) بإصدار قانون الاستثمار رقم (39) لسنة (2004) أصبح الاحتلال يمثل شخصية المستثمر بعد أن فتح القانون أعلاه الباب على مصراعيه وجعل العراق مستباحاً للمستثمرين الاجانب بما يحقق مصالحهم دون ان يضع ضوابط تعود بالنفع للبلد، ولم يختلف الامر بعد ذلك حتى مع إصدار قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لعام (2006) والذي كان من المؤمل منه أنه سيعمل على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها، فضلا عن جلب الخبرات العملية والتقنية لتنمية الموارد البشرية ويجاد فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات، فضلا عن تأسيس مشاريع جديدة في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع، ومع كل تلك الأمل التي كانت مبنية على قانون رقم (13) لعام (2006) الا ان الاستثمار الاجنبي المباشر لا زال ضعيفاً وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون المذكور، وربما يعود ذلك لاسباب عديدة منها فقدان الاستقرار السياسي الذي شهده العراق بعد عام (2004)، فضلا عن الفساد الاداري والمالي والذي أخذ ينهش بمفاصل الدولة المختلفة، فضلاً عن عدم صلاحية البنى التحتية، إذ أن التحديات الامنية تقف عقبة امام الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق.

اولاً: أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: تعود أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى ما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توليد، الادخار ويعد الأستثمار الاجنبي المباشر أيضاً مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي خاصة للدول التي تعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية الاقتصادية، ففي الوقت الذي يمثل فيه أنسبانية إضافية الى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام فإنه يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ويترتب عليه تشغيل موارد كانت عاطلة كما يؤدي الى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلاً.

أن الحاجة الى هذه الاستثمارات تعد ملحة لان اغلب مؤسساتنا الانتاجية الاقتصادية والخدمية تعاني من انخفاض الانتاجية ورداءة النوعية وارتفاع التكاليف والتخلف وانه من الصعب وربما من المستحيل أحياناً أن نعتمد على إمكاناتنا الذاتية في معالجة هذه المشكلات، وتظهر هذه المشكلات أكثر وضوحاً في القطاع الحكومي لصناعاتنا التحويلية، لذا يتسم الجزء الأكبر منها بالأداء الرديئ والجزء الاخر عاجز عن العمل وخاسر منذ فترة وقد ضاعفت عمليات السرقة والنهب لما تمتلكه بعض هذه المؤسسات من أدوات احتياطية واجهزة ومواد مختلفة من مشكلات هذه المؤسسات بحيث أصبحت مسألة إعادة تأهيلها غير ممكنة لو أعتمدنا على إمكاناتها الذاتية (رشيد، 2011: 202) وبعد احتلال العراق في عام (2003) وتدمير ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي، ظهرت الدعوات للانفتاح على الاستثمار الاجنبي لإعادة بناء ما دمرته الحرب واصدرت سلطة الاحتلال انذاك قرارها رقم (39) لسنة (2003) كاول خطوة باتجاه تغيير مسيرة الاقتصاد العراقي ونظراً للتحفظات التي جاءت على القرار المذكور صدر قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) الذي جاء بالعديد من الامتيازات للمستثمر الاجنبي والوطني. (الوادي، 2013: 81)

ورغم سعي العراق لتحسين بيئة الاستثمار لكن ما زالت هناك مشاكل وعقبات عديدة يعاني منها سواء كانت سياسية أم اقتصادية هو ما يقودنا الى أهمية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والعمل على تبني سياسية انفاقية توجهه نحو خلق بيئة ملائمة وجاذبة لها، أن حاجة واهمية الاقتصاد العراقي الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الرغم من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، أذ يقابلها وجود عناصر جذب متعددة تعكس تنوع الفرص الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية وهذه العناصر تقسم بالآتي: (مجلس الوحدة الاقتصادي، 2015: 39)

- كلف تشغيلية وأجور تنافسية.
- ضريبة منخفضة على الشركات.
- وفرة الموارد الطبيعية.
- موقع استراتيجي مهم.
- وفرة قوة عاملة ماهرة.
- الاحتياطات المتزايدة في الاسواق المحلية المتنوعة.
- حوافز استثمارية كبيرة، اغفاءات من الضريبة وضمائنات.
- زيادة الطبقة الوسطى يؤدي الى طلب خدمات ومنتجات جديدة.

لذا فإن على الحكومة العراقية أن تحاول جاهدة في بداية الامر الى العمل على تقوية الاقتصاد العراقي من خلال بذل الجهود والبحث عن بدائل جديدة لتتبع مصادر الدخل، وبما ان الاستثمار الاجنبي هو أحد الطرق التي يمكن ان يتم من خلاله على تقوية اقتصاد العراق للظروف التي مر بها العراق، اي العمل على أستقطاب الاستثمار الاجنبي بكل انواعه من خلال عملية تنظيمية داخلية، اي من خلال قوانين وشروط لا تمس السيادة الوطنية للعراق وبما يضمن عدم العبث بموارده الطبيعية والمادية، أذ ان الاستثمار الاجنبي له فوائد كثيرة تصب في الاخر من اجل تطوير وتقوية الاقتصاد العراقي ومن ثم في تفعيل السياسة الخارجية العراقية. (حسان، 2010: 154)

ولكن التساؤلات المطروحة اليوم وبعد مرور سنوات من صدور القانون المذكور هل فعلاً العراق بحاجة الى الاستثمار الاجنبي، وما هو مستقبل الدور الذي سيلعبه الاستثمار في اعادة بناء الاقتصاد العراقي.

لقد جاءت الاجابة عن التساؤل المذكور من قبل البنك الدولي في تقريره الصادر عام (2006) عن العراق بعنوان (اعادة بناء العراق - الاصلاح الاقتصادي والمرحلة الانتقالية) تناول فيها جملة من الصعوبات والمشاكل التي يعاني

منها الاقتصاد العراقي والتي سيسهم الاستثمار الاجنبي في تذليلها ومنها: (البنك الدولي، 2006: 76)

1- انخفاض حجم الصادرات غير النفطية: لم تعد هناك نسبة تذكر للقطاعات الاقتصادية الاخرى ما عدا النفط من إيرادات الموازنة العامة للدولة بسبب أداء السياسات وضعف كفاءة الانتاج ومخلفات الحروب، ففي الوقت الذي بلغت نسبة الإيرادات النفطية وهي الاهم أكثر من (90%) ونتيجة لهذه الاحادية بات العراق غير قادر على الحصول على النقد الاجنبي اللازم لتمويل الاستثمار وتوسيع قاعدة الانتاج المحلي او رفع كفاءته، ويعمل الاستثمار الاجنبي على تنمية صادرات الدول المستفيدة الى الاسواق العالمية ويسهم وفقاً لاسالييه عبر اتفاقات نقل التكنولوجيا وعقود التراخيص والامتياز في تنوع صادرات الدول النمو في منتجات التصدير التي تعرف بالصادرات غير التقليدية او الصادرات ذات القيمة المضافة العالية.(العفلوكي، 2016: 127)

2- ضعف المؤسسات المالية والمصرفية: من المهم على الحكومة البحث عن مصادر تموية من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات الجاذبة للاستثمار الاجنبي في ظل ما تعاني الاجهزة المصرفية الوطنية من صغر حجمها وعدم قدرتها على تهيئة الادخارات لتنمية قطاعات الانتاج المختلفة مع غياب شبه تام للقطاع الخاص والمحلي.

3- حركة رؤوس الاموال الوطنية: من الامور التي أدت الى الاستعانة بالاستثمار الاجنبي المباشر وعكست أهميته هي ظاهرة حركة رؤوس الاموال الى الخارج بسبب الظروف التي مر بها العراق، فضلاً عن الاعتقاد الراسخ لدى

أصحاب رؤوس الاموال من ان المصارف الاجنبية أكثر أماناً من المصارف الوطنية وسعي المستثمرين للاستفادة من الحوافز التي توفرها الدول الاخرى لا سيما دول الجوار بحيث أصبح ذلك يشكل عنصراً طارداً لراس المال.

4- المديونية الخارجية: أن الاستثمار الاجنبي يعد أحد مصادر التمويل الاضافية التي تستخدم لمعالجة الدين، علماً أن حاجة العراق للاستثمارات الاجنبية قدرت بنحو (56) مليار دولار على مدى سنوات (2005-2011) وفقاً لدراسة معدة من قبل المصارف الدولية والامم المتحدة والموسومة بـ (التقديرات المشتركة لاعمار العراق والتي قدمت في مؤتمر مدريد عام 2003) إذ ان الارقام الواردة في الموازنة العامة لعام (2012) تشير الى أن حجم الايرادات تقدر بحدود (102.326) ترليون دينار عراقي خصص منها للاتفاق الاستثماري حوالي (37.178) ترليون دينار، اي ان هناك فجوة أدارية ينبغي تجسيدها عن طريق الاستثمار الخاص (الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية، 2012)

5- درجة الانكشاف العالية للاقتصاد العراقي: يعد الاقتصاد العراقي ذو درجة عالية من الانكشاف للعالم الخارجي بمعنى انه يتأثر ولا يؤثر بالاقتصاد الخارجي، وهذا أمر طبيعي بسبب تدني القطاعات السلعية (عدا النفط) في توليد الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة (70.5%) للانشطة السلعية و (16.5%) للانشطة التوزيعية و(13.0%) للانشطة الخدمية للمدة (2015-2019) هذه النسب تفسر حاجة العراق الى زيادة أستيراداته من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتنامي نتيجة لتنامي النفقات التشغيلية في الموازنة العامة والتي تنعكس في زيادة الطلب المحلي (البنك المركزي العراقي، 2019: 12)

ثانياً: تدفقات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: لم يكن العراق بلداً جاذباً للاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بسبب القيود والعوائق امام هذه التدفقات، الا ان الوضع قد تغير بعد عام (2003)، إذ تبنى إصلاحات تنظيمية وتشريعية، فضلاً عن توفير الحوافز الضريبية والتجارية للمستثمرين الاجانب وقد تمثلت هذه الحوافز بالتسهيلات الأئتمانية والضريبية، مما ترتب على ذلك زيادة في حجم الاستثمارات وخاصة في قطاعي النفط والغاز، إذ اعلن العراق عن السياسة الجديدة للاستثمار الاجنبي المباشر وذلك أستناداً الى أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (39) وقد تضمن إطار للاستثمار الأجنبي، وبموجبه يحق للمستثمر الإجنبي الاستثمار والتملك في جميع الموجودات ضمن القطاعات الاقتصادية إلا أنه لا يحق لهم أمتلاك اي من موارد العراق الطبيعية التي تستخرج منها المواد الخام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كما ويحق للمستثمر الاجنبي أن يستخدم العملة المحلية (الدينار العراقي) أو عملة أخرى مع حق تحويلها وتم تحديد الحد الاعلى للضرائب المفروضة على الشركات ودخل الافراد الى حدود (15%) (الوقائع العراقية، 2004: 34)، وعند مراجعة اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال المدة (2004-2019) يتضح لنا إن مرحلة (2004-2012) قد بلغت قيمتها نحو (229.8) مليون دولار كمتوسط، وان تلك التدفقات تعطي الانطباع ولو بشكل نسبي على تحسن المناخ الاستثماري ولا سيما أن تلك المرحلة كانت قد شهدت تدهوراً أمنياً ووضعاً اقتصادياً غير مستقر، لكن رغم ذلك تعد تلك التدفقات أفضل بكثير مقارنة بالتدفقات الوافدة خلال المرحلة الثانية والتي كانت خلال المدة (2013-2019) والتي شهدت فيها تلك التدفقات تراجعاً كبيراً وبالفيم السالبة، إذ بلغ حجم التدفق نحو (6.043-) مليون دولار كمتوسط خلال تلك المدة المذكورة نتيجة لتراجع الأوضاع الامنية وبالأخص عام (2014)، إذ بدأت تلك التدفقات باتخاذ مسار تدفقي نحو الخارج من خلال الهجرة العكسية والتي لم تقتصر فقط على الاستثمار الاجنبي، بل تشمل كذلك رؤوس الاموال الوطنية كتدفقات صادرة من العراق الى الخارج كما موضح بالجدول (1)

أذ يتضح بأن تدفقات الاستثمار الاجنبي الى العراق قد بدأت بالارتفاع من (300) مليون دولار في عام (2004) الى نحو (515) مليون دولار في عام (2005) وبنسبة زيادة (71.7%) إلا انها أنخفضت خلال العام (2006) وذلك نتيجة لتردي الوضع الامني ليسجل نمو سلبي بمقدار (47.2%)، إلا انها عاودت الارتفاع في عام

(2007) لتسجل (971) مليون دولار ويعاد هذا الإرتفاع ليسجل نحو (1.855) مليار دولار عام (2008) وبنسبة ارتقاع بلغت (91%)، ثم سجلت هذه التدفقات أعلى حصيلة لها خلال العام (2012) لتسجل (3.400) مليار دولار وبمعدل نمو (63.3%)، والجدير بالذكر إن عنصر المخاطرة وانعدام الاستقرار الاقتصادي والامني وتزايد ظاهرة الفساد المالي والاداري وعدم وجود الامكانية الكافية لبيئة الاستثمار من التكيف مع الاحداث والتغيرات الاقتصادية، كان لها انعكاسات سلبية تمثلت بخروج تلك الاستثمارات الى الخارج، وقد تجسدت تلك المظاهر لتلقي بظلالها وبالقيم السلبية على تلك التدفقات بدأ من العام (2013) لتصل الى (-5.032) مليار دولار خلال العام (2017) و (-3.075) مليار دولار خلال العام (2019).

أن الاستثمار الاجنبي المباشر وكما تم أيضا في الفصل الاول، قد يمارس دوراً ريساً في تعزيز الاستثمار المحلي، إذ يمثل اضافات أستثمارية بزيادة حجم واعداد المشاريع والتجهيزات الاقتصادية والرأسمالية، كما ان الاستثمار المحلي سينهض عندما يتكامل مع الاستثمار الاجنبي المباشر، الا إن هذه التدفقات في العراق لم تساهم في تكوين راس المال الثابت و لا في تعزيز الاستثمار المحلي، ويتضح ذلك في الجدول (1)، إذ إن اعلى نسبة كانت في العام (2007) والتي بلغت (16.2%) لتتراجع الى نحو (-16.3%) عام (2017) والى (-13.1%) خلال العام (2019)، مما يفسر مدى صعوبة البيئة الاستثمارية في العراق كما أن هذه النسب تشير الى انعدام الاهمية النسبية للاستثمارات الاجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاد العراقي، إذ لم تمارس دوراً إيجابياً في تدفق رؤس الاموال الى العراق بل حصل العكس، إذ مارست نمو سلبياً من خلال هجرة رؤس الاموال والمستثمرين الى الخارج كما أن نسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي تراجعت من (5%) عام (2012) الى نحو (2.6%) عام (2017) والى (-1.4%) خلال العام (2019).

الجدول (1) تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة (2019-2004)

(مليون دولار)

نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي % (4)	نسبة الاستثمار الاجنبي الى اجمالي تكوين راس المال % (3)	تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر		السنوات
		الخارج (2)	الداخل (1)	
0.8	15.8	-	300	2004
1.0	7.5	89	515	2005
0.4	2.4	305	272	2006
1.1	16.2	7.6	971	2007
1.4	9.5	33.6	1855	2008
1.3	12.6	81	1451	2009
1.0	6.2	129	1396	2010
1.1	8.6	366	2082	2011
1.5	10.4	490	3400	2012
0.9-	-4.9	227	2335-	2013
4.4-	-21.3	242	10176-	2014
4.5-	-17.8	148	7574-	2015
3.7-	-18.6	304	6256-	2016
2.6-	-16.3	78	5032-	2017
2.3-	-15.3	188	4885-	2018

1.4-	-13.1	194	3075-	2019
------	-------	-----	-------	------

المصدر: 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2019) مناخ الاستثمار في الدول لعربية. - 2- البنك المركزي العراقي، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات، النشرة السنوية لسنوات مختلفة، للمدة (2004-2019)

3- UNC TAD, world Investment Report , 2019 p214 .

أما بالنسبة للبيانات الصادرة من قبل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بالعراق والتي تتعلق بتجديد وتقييم الإصلاحات في مجال تنظيم الأنشطة التجارية، واستناداً إلى مؤشر سهولة ممارسة وتنظيم الأعمال والتي أظهرت بأن العراق قد شهد أداء ضعيفاً في المؤشر الخاص بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، إذ يمارس هذا المؤشر دوراً مهماً في استخدام الاستثمار، وقد احتل العراق الترتيب رقم (172) وذلك خلال العام (2019)، مسجلاً تراجعاً كبيراً مقارنة بعامي (2008 و 2010) إذ كان يحتل المراتب (141) و (153) على الترتيب، ولا يزال هذا المؤشر ضعيفاً ولا يشجع على جذب المستثمرين الأجانب، مما أثر سلباً على الواقع الاستثماري في البلاد، لذلك يتطلب من الحكومة العمل من أجل تبسيط الإجراءات للمستثمرين وبكل مجالاتها، وإزالة التعقيدات واختزال الروتين وعدم وضوح القواعد التنظيمية، ومما تجدر الإشارة إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى العراق وخاصة القطاعات غير النفطية يقل عن نظرائه في البلدان المصدرة للنفط، إذ توزعت هذه التدفقات بشكل غير متساوي وكانت حصة بعض القطاعات أكبر من غيرها، بحيث أستحوذ قطاع النفط والغاز على نحو (65.1%) من إجمالي تلك التدفقات بقيمة (13.442) مليار دولار خلال المدة (2013-2017) (world Bank Group , 2018:33)

وخلاصة القول أن العراق بحاجة إلى استثمارات أجنبية حقيقية اتساهم في علاج الخلل الهيكلي وصولاً إلى وضع تمكنه من الاستغناء عن الديون الخارجية، ويتحقق ذلك من خلال بناء منظومة صناعية ذات قيمة مضافة عالية وقادرة على تطوير واستيعاب التكنولوجيا الحديثة والتقنيات ومن ثم توظيفها لإنتاج سلع صناعية ذات قدرة تنافسية عالية.

ثالثاً: طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق.

بعد تتبع التطورات وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي، لا بد من التعرف على طبيعة وهيكل هذه الاستثمارات الواردة للبلد من خلال توضيح وتحليل تفاصيل مشروعات الاستثمار وجنسيات هذه الشركات والتوزيع القطاعي لها.

ولمعرفة عدد المشروعات وتكلفتها الاستثمارية يمكن ملاحظة الجدول (2)

الجدول (2) عدد تكلفة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2004-2019)

السنوات	عدد المشروعات	التكلفة (مليار دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	5	0.167400	172	5
2005	9	1,798800	1364	8
2006	5	0.429400	1654	5
2007	3	0.473800	593	3
2008	19	1,2812900	6379	17

22	10678	7,843800	24	2009
38	5970	4,207900	48	2010
30	6025	8,731100	35	2011
27	1696	0,977800	34	2012
45	9561	10,227200	53	2013
24	1676	2,273700	26	2014
13	938	0,0816100	15	2015
12	720	0,024332	12	2016
11	810	0,026371	11	2017
12	69	0,002851	11	2018
8	152	0,002117	13	2019
250	48457	55,115171	323	الاجمالي

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2016) مناخ الاستثمار، في الدول العربية، الكويت للمدة (2004-2015) .

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وائتمان الصادرات (2019) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت للمدة (2015-2019).

توزعت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للعراق خلال المدة (2004-2019) على القطاعات المبينة في

الجدول (2) ويلاحظ أن اجمالي عدد المشروعات هو (323) مشروع استثماري، وبالتالي بلغت تكلفتها (55,115171) مليار دولار خلال هذه المدة وقد تم توزيع (48457) عامل وبعده (250) شركة استثمارية، إذ توزعت تكلفة هذه الاستثمارات الواردة الى العراق حسب الاقاليم المستثمرة للمدة (2015-2019) كالآتي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019: 23)

1- الدول الاوروبية (65%)

2- الشرق الاوسط (20%)

3- آسيا والمحيط الهادئ (6%)

4- أوروبا الغربية (6%)

5- أمريكا الشمالية (2%)

الجدول رقم (3) توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى العراق حسب أنشطة الاعمال

للمدة (2015-2019)

عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	النشاط
(2)	(1)	
9	6013	1- الاستخراج
8	5830	2- تصنيع

2	280	3- اللوجستيات والتوزيع النقل
1	159	4- اعمال بناء
15	155	5- خدمات الاعمال
1	109	6- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
4	88	7- التعليم والتدريب
7	65	8- البيع القطاعي
10	57	9- المبيعات والتسويق والدعم
1	9	10- الصيانة والخدمات
58	12765	الاجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات (2019) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت. من الجدول (3) يمكن ملاحظة أن إجمالي عدد المشروعات هو (58) مشروع للمدة (2015-2019)، أذ بلغت التكلفة الاجمالية لتلك المشروعات الاستثمارية حسب القطاعات أنشطة الاعمال في العراق بمقدار (933.48) مليار دولار وقد أستحوذ قطاع الاستخراج على اعلى تكلفة بواقع (9) مشروعات وبكلفة أستثمارية بلغت (16.013) مليار دولار يليه قطاع التصنيع بواقع (8) مشروعات بمقدرا (5.830) مليار دولار، وهو ما جعل حصة القطاعات الأخرى ضعيفة ومحدودة مثل قطاع المبيعات والتسويق بمقدار (57) مليون دولار وقطاع الصيانة والخدمات بمقدار (9) مليون دولار.

إن الاقتصاد العراقي الذي تعرض لأزمات كبيرة منذ تأسيس الدول العراقية واكتشاف النفط يطرح الأهمية القصوى للبحث عن تنويع الموارد المالية للدولة، ومن بين الاجراءات التي تقود الى هذا التنويع هو تقوية القطاع الخاص، وأجتذاب رؤس الاموال الاجنبية والاستثمار المباشر في القطاعين العام والخاص وقطاع البنوك بصورة خاصة للوصول الى مرحلة اقتصاد متنوع المداخل، ويعد تأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار بعد عام (2003) أحد أبرز مظاهر الاهتمام بأجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية لكن لسوء الحظ لم يؤد تشكيل هذه الهيئة على الرغم من أهميتها الى الهدف المنشود في جذب الاستثمارات الاجنبية وتحويل العراق من بيئة طارده للاستثمار الى بيئة جاذبة له لكي يتحقق الاستثمار في البلد بصورة جدية (غيدان 2016: 12)

الجدول (4) الدول المستثمرة في العراق للمدة (2015-2019)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
(1)	(2)	(3)	(3)
1- روسيا	7873	9	4
2- الامارات	1986	5	3
3- النرويج	673	1	1
4- باكستان	663	2	2
5- جمهورية التشيك	450	1	1

5	5	281	6- الولايات المتحدة
4	6	243	7- الاردن
2	2	203	8- الكويت
1	1	100	9- الفلبين
4	6	78	10- ايران
19	20	212	11- أخرى
46	58	12099	الاجمالي

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2019) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت. من الجدول (4) يمكن ملاحظة ان عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق قد بلغت (58) مشروع يتم تنفيذها من قبل (46) شركة عربية واجنبية أذ بلغت التكلفة الاجمالية لتلك المشروعات (12.764) مليار دولار وجاءت (روسيا والامارات) في قائمة أهم الدول المستثمرة في العراق حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات بواقع (9) مشاريع وبكلفة نقدية (7.873) مليار دولار، ثم تليها الامارات العربية المتحدة بعدد (5) مشاريع وبتكلفة (1.986) مليار دولار، اما النرويج وباكستان كانت استثماراتها بعدد (1) و(2) مشروع وبتكلفة (673) مليون دولار و (633) مليون دولار على التوالي. أما باقي الشركات كانت إجمالي تكلفة استثماراتها في العراق تقدر بحوالي (212) مليون دولار.

ومن الاهداف المرجو تحقيقها من الاستثمارات الاجنبية في العراق ماياتي (حمزة، 2020: 103):

- 1- يوفر الاستثمار الاجنبي المباشر الموارد المالية، فضلا عن الى التكنولوجيا المتقدمة.
- 2- الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد.
- 3- زيادة الامكانيات التصديرية وتعزيز القدرات التنافسية في الاسواق الخارجية.
- 4- تحسين ميزان المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها.
- 5- يساهم في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الانتاج المحلي بحاجة الاسواق الخارجية.
- 6- دعم العلاقات الاقتصادية بين العراق والدول المتلقية.

جملة القول ونظراً لأهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة وعلاقتها المتبادلة بمعدلات النمو الاقتصادي، فان عملية استقطابها أصبحت الهدف الرئيسي بالنسبة لصانعي السياسات الاقتصادية في العالم الا ان هذه المحاولة لم تكن ناجحة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة كون المناخ الاستثماري في العراق حالياً ينقصه الكثير من الشروط الواجب توافرها، فالاستقرار السياسي والامني مفقود، كما أن اللوائح التنظيمية غير مكتملة والتي من شأنها وضع الطوابط التي تنظم تدفق وعمل راس المال الاجنبي كما هو معمول به في الدول الاخرى (مصر، الاردن والامارات العربية المتحدة وتونس)، فالعراق ما زال وفق المؤسسات الدولية المعنية بتقويم المخاطر القطرية يحتل درجة مخاطرة مرتفعة جداً.

الجدول (5) اهم الشركات المستثمرة في العراق للمدة (2014-2019)

التكلفة (مليون دولار) (2)	عدد المشروعات (1)	البلد	الشركة
10879000	9	روسيا	1- cazprom Rosneft Lukoil
9854000	8	الولايات المتحدة	2- Claremont Group Crescent Group inkon Group chevron corporation Exxon mobil

		الامريكية	
6301000	8	الامارات	3- Emaar Properties Abu Dhabi water and electricity Athority Range Holding 4- Bonyan Internatinonal Investment crescent Group
6727000	6	هولندا	5- Royal Dutah shell plc
1200000	3	فرنسا	6- Lafarge
2300000	2	الهند	7- ONGC
850000	1	كندا	8- oryx petroleum
763000	1	النرويج	9- Det Norske oljeselskap
1137800	153	أخرى	10- other companies
39921800	191	الاجمالي	

المصدر: من عمل الباحث أستناداً بالاعتماد على:

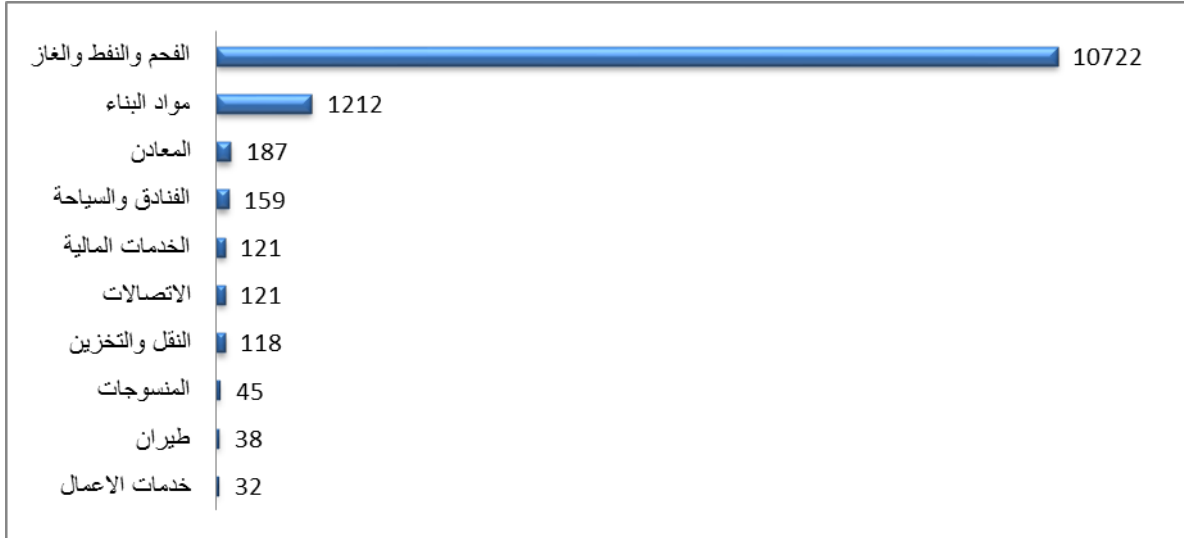
1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات النشرات الفصلية للسنوات (2004-2019)، الكويت

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2019) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

من الجدول (5) يمكن ملاحظة أن التكلفة الاستثمارية لهذه الشركات هي (39921800) مليون دولار للمدة (2004-2019)، أستحوذت الشركات الروسية الثلاث على (9) مشاريع وبكلفة أستثمارية (1087900) مليون دولار أمريكي، ثم تليها الشركات الامريكية بعدد (8) مشاريع وبتكلفة نقدية تقدر (9854000) مليون دولار، أما الشركات التابعة للامارات العربية المتحدة بعدد (8) مشاريع وبكلفة (6301000) مليون دولار، اما الشركات الهولندية كانت أستثماراتها بعدد (6) مشاريع وبكلفة (6727000) مليون دولار، اما الشركات الفرنسية كانت أستثماراتها بعدد (3) مشاريع وبتكلفة (1200000) مليون دولار، أما الهند وكندا والنرويج كانت أستثماراتها بعدد (2) و (1) و (1) مشروع وبتكلفة (2300000) مليار دولار و (850) مليون دولار و (673) مليون دولار على التوالي، أما باقي الشركات كانت إجمالي تكلفة أستثماراتها في العراق تقدر بحوالي (1137) مليار دولار .

يحتل العراق مراكز متقدمة في جذب الاستثمارات الاجنبية في مختلف القطاعات كقطاع النفط، الغاز، السكن، الاتصالات، النقل، الكهرباء، الصحة، الزراعة، الصناعة والسياحة، وهي القطاعات التي يتطلع الى مساهمة كبيرة لتطويرها بالاستثمارات من الشركات العالمية لا سيما وان هذه القطاعات تعاني من تدهور كبير، لذا يحتاج العراقي الى تعزيز الخبرات الفنية والعلمية والتكنولوجية المتاحة محلياً بخبرات أجنبية يمكن أن يتيحها الاستثمار الاجنبي المباشر وعلى الرغم من امتلاكه ثروات طبيعية كبيرة أهمها النفط فأحتياطاته تنهز الى (115) مليار برميل اي نحو (10.8%) من إجمالي الاحتياطي المثبت في العالم، وان هناك اعتقاد قوياً بان القدرات الكامنة في العراق أكبر بكثير من هذا الرقم حسب دراسات مركز الطاقة العالمية، الا ان الواقع الأجنبي السيئ القى بظلاله الثقيلة على ألية مميزات وادى الى عزوف أغلب الشركات العالمية عن الاستثمار في العراق. (فاطمة، 2020: 88)

ويمكن توضيح التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى العراق من الشكل (1)



الشكل (1) تطوير المشاريع الاستثمارية حسب أهم (10) قطاعات للمدة (2015-2019). المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2019) مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت. من الشكل (1) يمكن ملاحظة التوزيع القطاعي للمشروعات الاستثمارية الاجنبية المباشرة حسب التكلفة الاستثمارية الواردة الى العراق للمدة (2015-2019) إذ تركزت الاستثمارات الواردة الى العراق منذ عام (2015) في قطاع النفط والغاز الطبيعي بمقدار (10.722) مليار دولار، ومواد البناء بمقدار (1.212) مليار دولار المعادن (187) مليون دولار الذي يضم الاستثمار في مجال النفط والخام، ثم تليها حصة الفنادق والسياحة بمقدار (159) مليون دولار، وبعدها تتحدر تكلفة الاستثمارات للقطاعات الاخرى من هذه الاستثمارات حسب ما موضح في الشكل أعلاه.

المحور الثاني: تقييم بيئة الاستثمار في العراق من خلال محدداته.

يرتكز الاستثمار وبشكل مباشر على بيئة تتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومن خلال مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر الخاص وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر، حيث جملة الاوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوطنه والايضاح السياسية للدولة وما تتصف به من من استقرار أو اضطراب، فضلاً عن الاوضاع الاقتصادية التي تتأثر بما يتميز به البلد من خصائص جغرافية وديموغرافية تنعكس على توافر عناصر الانتاج وماشيده البلد من بنى تحتية، ويعد الاستثمار أحد المصادر المهمة لتمويل المشاريع الاستثمارية واحداً من أهم مصادر التنمية مما دفع بدول العالم بأختلاف توجهاتها الى السعي من اجل اجتذابه بتشريعات وقوانين ووسائل مختلفة بالرغم من تناقضات سياسية واقتصادية لا تزال مثار جدل ومناقشات حادة حتى في الدول الام للشركات المستثمرة، إذ ينبغي ان تتميز البيئة الاستثمارية بوجود المحفزات الضرورية الساعية لجذب واقامة الاستثمار المحلي والاجنبي، لذا من الضروري ان تعكس مؤشرات الاقتصاد الكلي حالة الاستقرار المالي والنقدي ووجود أطار قانوني يقدم الضمانات الاستثمارية اللازمة وحوافز مادية ومالية وامتيازات والتسهيلات بدعم النشاط الخاص، فأن عدم مرونة المؤسسات الحكومية ومركزية الدولة لادارة الاقتصاد والبيروقراطية الادارية وغياب العمل بالنافذه الواحدة، ووجود عوامل أخرى تضمنتها التقارير الدولية (تقرير ممارسة الاعمال مثلاً) من شأنها أن تنعكس سلباً على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال ومدى سهولة تأمين النشاطات التجارية وذلك ما

يجيب عن تساؤل حول اسباب عدم قدوم الاستثمار الخاص في العراق ولماذا عملت الدول حتى تلك التي اتسمت بطابع المركزية في أدائها للاقتصاد الى سن مختلف القوانين والتشريعات يجذب الاستثمار وتشجيع النشاط الخاص. ونظراً لاهمية الاستثمار في فجوة الادخار، يسعى العراق للاستفادة من حركة رؤس الاموال العالمية من أجل النهوض بأقتصاده وتوفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية وقد تبلور السعي نحو هذا المنحى بشكل واضح بسن قانون رقم (13) لسنة (2006) المعدل، الا ان الاهتمام بالبيئة الاستثمارية لقطاع الاعمال الخاص مايزال ضعيفاً، فالقطاع العام هو المسيطر على النشاط الاقتصادي على الرغم من الترويج لآلية اقتصاد السوق والخصخصة والسماح لدور أكبر للنشاط الخاص، لذا فإن القانون لن يسهم الا بحدود ضيقة في جذب قطاع الاعمال مما يعني ان البيئة الاستثمارية في العراق تحتاج الى بيئة ملائمة ودور فاعل للدولة لتأمين بيئة تنافسية مساندة لقانون الاستثمار وقرار قواعد اقتصاد السوق.

اولاً: مفهوم البيئة الاستثمارية: يمكن تعريف البيئة الاستثمارية بأنها (البيئة التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار والتي تتيح للمستثمرين ورجال الاعمال امكانية نهوض أو فرص استثمار أموالهم في أفضل فرصة استثمارية أستناداً الى الدراسات المالية والاقتصادية التي تجري من قبل المختصين لهذه الفرص) وينصرف تعبير البيئة الاستثمارية أيضاً بأنه مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية والسياسة التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد دون آخر وتتأثر البيئة الاستثمارية لدولة ما بما يحيط بها من الدول الاقليمية من مقومات مشجعة للاستثمار او عوامل مؤثرة بشكل سلبي على عملية الاستثمار عموماً فإن ذلك يؤثر في البيئة الاستثمارية للدولة، إذ لا يمكن أن تكون بعيدة عن التأثير بالمحيط الاقليمي ولا سيما توجد علاقات اقتصادية مع هذه الدول، لذا فإن التأثير والتأثير يصبح متبادل ولكن الدولة الاقوى سياسياً واقتصادياً تكون مؤشرة في الطرف الآخر بشكل أكبر وقد يكون التأثير ايجابياً أو سلبياً وبالتالي فإن القرارات السياسية والاقتصادية سيكون لها الاثر الواضح في تنمية الاستثمارات مما ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني، وترتبط البيئة الاستثمارية بصلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، وهي مجموعة المتطلبات الاساسية والتي تشمل مؤشر الاقتصادي الكلي ومؤشر البيئة المؤسسية ومؤشر اداء الاعمال ومجموعة العوامل والتي تشمل بالاساس على مؤشرات حجم السوق والموارد البشرية والطبيعية وكذلك عناصر التكلفة، وأخيراً مجموعة العوامل الخارجية الايجابية مثل مؤشري اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2016:26).

أن البيئة الاستثمارية في اي دولة تعتبر الدعامه الرئيسية لتطوره ورفقيه، لانها تعمل بشكل رئيسي على تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وصولاً الى المسار الذي توصلت اليه الدول المتقدمة ولكن بالمقابل لكي يتحقق ذلك الهدف المنشود لابد من وجود ادارة سليمة للاقتصاد الكلي وحد أدنى من الرأس المال البشري وبنية أساسية معقولة وقدر من التطور في القطاع المالي، ولكي تتوفر هذه المطالب المحفزة للاستثمار نكون أمام مفهوم أوسع للبيئة الاستثمارية نطلق عليه بالمناخ الاستثماري والذي يقصد به (مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والايوضاع الاجتماعية والاطار القانوني والاداري والمؤسسي الذي يحكم الاستثمارات). (جار اللة، 2020: 45)

ولتقييم المناخ الاستثماري أهمية خاصة تتمثل بالآتي: (المعموري، 2011:116)

- المساعدة على زيادة قدرة الدولة المعنية على مواجهة المنافسة الدولية في مجال أسقطاب التدفقات الرأسمالية.

- العمل على توعية الجهات المسؤولة على تشجيع الاستثمار في الدولة وتعريفها بموقع الدولة ونقاط قوتها وضعفها بشكل تنافسي ومستمر ضمن جغرافيا الاستثمارات الاجنبية في المستقبل.
- المساهمة في صياغة السياسات الاستثمارية الهادفة لتمكين الاقتصاد المعني من امتلاك ميزة تنافسية مستمرة.
- ثانيا: عناصر البيئة الاستثمارية: يواجه المستثمر مجموعة من العناصر التي تحدد نشاطه الاستثماري في البلد المضيف ونشير الى أهمها بالآتي:
- 1- سياسات الدولة: وتتمثل بمجموعة من العوامل التي تقوم بها مؤسسات الدولة وكالاتي:(الجبوري147: 2014)
- أ- النظام الاقتصادي: كلما كان النظام الاقتصادي أكثر تحرر ويعمل على تقليل الحوافز والقيود امام حركة التجارة وعوامل الانتاج (العمالة ورأس المال والتكنولوجيا) ويعمل بألية السوق فإنه يكون جاذباً للاستثمار والعكس هو صحيح، إذ يعاني العراق من أوضاع اقتصادية غير طبيعية منها (الفقر، البطالة، الانكشاف الغذائي، الفجوة التقنية، التبعية الاقتصادية).
- ب- الاستقرار الامني والسياسي: ينظر المستثمر دائماً الى المخاطر الامنية والسياسية التي قد يتعرض لها ومنها التدخل في شؤونه ومصادره، فمهما كان حجم المغريات والحوافز عالية فإنها لا تكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من أعدام الامن، لذا تعد العوامل السياسية من أكثر العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية وعليه فكلما كان النظام السياسي ديمقراطياً فإنه يحقق الاستقرار الامني المنشود بوجود الشفافية العالية للمعلومات فيكون لصالح البيئة الاستثمارية، ويحدث العكس في حالة التسلط وانعدام الاستقرار السياسي والامني فإن البيئة تكون طاردة للاستثمار.
- ج- النظام البيئي: يشمل النظام البيئي عدة عناصر ومنها (النظام الاداري والاجهزة القائمة على ادارة الاستثمار والاطار المنظم له وبيروقراطية النظام الحكومي والفساد المالي والاداري)، فكلما كانت المؤسسات الحكومية تمتاز بعدم وجود التعقيدات والمعوقات الادارية وتتمتع بسهولة الاجراءات ووضوحها والتي تكون كفيلة بتلبية احتياجات المستثمر، كلما كانت البيئة الاستثمارية جاذبة للاستثمار وعلى العكس في حالة وجود الفساد وصعوبة الاجراءات والبيروقراطية والتخلف المصرفي وغير ذلك.
- 2- مجموعة المؤشرات الاقتصادية: وتشمل مجموعة من مؤشرات أداء الاقتصاد ومنها (القدرة على ادارة الاقتصاد، درجة الانفتاح الاقتصادي، قوة الاقتصاد، القدرة التنافسية للاقتصاد)، فعند تحقيق هذه المؤشرات فهذا يدل على أن البيئة الاستثمارية تكون صالحة لجذب الاستثمار والعكس صحيح، وان المؤشرات ما هي الا محصلة لعمل المكونات السابقة وجميعها تدخل ضمن البيئة الاستثمارية.(عبد الحميد،2010:100)
- 3- السياسات الاقتصادية: وتشمل سياسات الاقتصاد الكلي والتي تكون بصور وأشكال مختلفة حسب السلوك الاستثماري والفلسفة الاقتصادية للبلد المضيف، وكلما كانت السياسة واضحة ومرنة وغير متضاربة في الاهداف وتعمل بكفاءة وفعالية وتتناغم مع المتغيرات والتحولت على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحول المالي، فإنها تكون جاذبة للاستثمار والعكس هو الصحيح فعلى سبيل المثال، فإن السياسة التجارية تكون جاذبة، إذ كانت تقدم الحوافز بعدم التدخل الحكومي والغاء الرسوم والقيود الكمية، وكذلك السياسة المالية تحمل في طياتها الحوافز المالية وتكون مؤشرات مستقرة هي الاخرى تكون جاذبة للاستثمار، وهكذا لبقية السياسات الاخرى.
- 4- قانون الاستثمار والقوانين المكملة: وتشمل قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) فضلا عن القوانين والتشريعات المكملة منها قانون النقد والضرائب والكمارك وغيرها، وان جميع هذه القوانين حتى تكون جاذبة للاستثمار لأبد ان تتسم

بالتطور والمرونة التامة لتكون متناغمة مع المستجدات والاحتياجات المتنامية، فضلاً عن ملائمتها للشفافية ووضوح الرؤيا. (الوقائع العراقية، 2006:4)

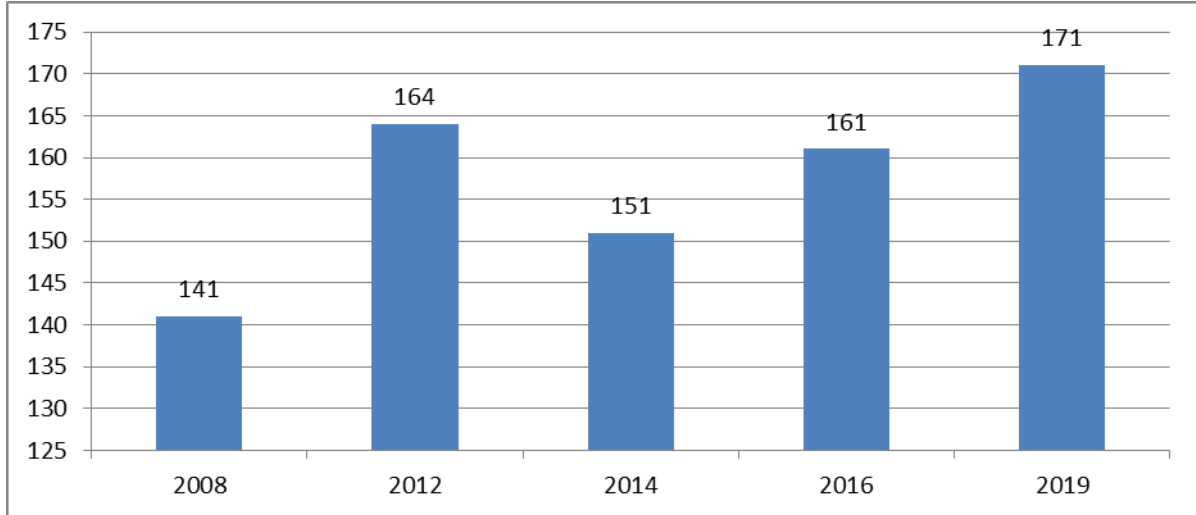
ثالثاً: تقييم البيئة الاستثمارية في العراق من حسب المؤشرات الدولية: تعدد المؤشرات الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيئات العالمية التي تعني بمختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والمؤسسية من أهم المعايير التي تعتمد اليوم لتقديم سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، إذ أثبتت العديد من الدراسات والوقائع ان هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين حجم ما تستقطب من استثمارات أجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، وان المستثمرين ومتخذي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأشيرية، وأن للتقييمات والآراء التي تصدرها الوكالات والهيئات والمنظمات الدولية عن بيئة الاستثمار مبنياً على حجم واتجاه حركة رؤس الاموال قصيرة وطويلة الاجل، إذ لا يقدم المستثمر على الاستثمار في دولة ما إذا كانت بيئتها الاستثمارية غير ملائمة طبقاً للمؤشرات الصادرة عن تلك الهيئات والمنظمات، ومن أجل الوقوف على واقع هذه البيئة في العراق سنتناول أهم المؤشرات الدولية وفق الآتي:

رابعاً: مؤشرات بيئة ممارسة الاعمال: أستحدث هذا المؤشر ضمن تقرير لبيئة اداء الاعمال الذي يصدر سنوياً منذ عام (2004) عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والذي يضع معايير لانظمة العمل ويقيس مدى فعالية القوانين والاجراءات المتصلة بأداء الاعمال مع التركيز على النشاط الخاص سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف وضع أسس المقارنة بين أوضاع بيئة الاعمال الدول كافة، ويكون هذا المؤشر على (عشرة) مجالات فرعية هي: بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود وابرام العقود وتسوية حالات الاعمال. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019:23)

جدول (6) تفاصيل مؤشر اداء الاعمال في العراق للمدة (2008-2019)

السنوات	عدد الدول المشاركة (1)	مرتبة العراق من بين الدول (2)	عدد الاصلاحات خلال السنة (3)
2008	178	141	-
2009	183	150	0
2010	183	166	0
2011	183	166	0
2012	183	165	0
2013	185	165	0
2014	189	151	0
2015	189	156	-
2016	189	161	-
2017	190	165	-
2018	190	168	-
2019	190	171	-

Sources: Doing Business Reforming Report, world BANK GROUP(2019-2008).



الشكل (2) ترتيب العراق في مؤشر اداء الاعمال للمدة (2019-2008).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

ومن الجدول (6) يلاحظ ان العراق يسجل مراتب متدنية جداً في مؤشر بدء الاعمال، إذ يشير تقرير سهولة اداء الاعمال خلال السنوات العشر المنصرمة الى ان ترتيب العراق قد أنخفض من المركز (141) عالمياً عام (2008) من بين (178) دولة ليصل الى (150) عام (2009) من بين (183) دولة ثم ارتفع ليستقر عند (166) دولة في عامي (2010) و (2011) على التوالي وبعدها يسجل مرتبة (165) في عام (2012) أما تقرير عام (2013) لممارسة أنشطة الاعمال فإن موقع العراق ضمن الترتيب الدولي هو (165) من أصل (185) دولة، الامر الذي يستدعي الاهتمام بتسهيل بيئة الاعمال للمستثمر الاجنبي بشكل خاص والعراقي بشكل عام، ونلاحظ من بعد الارتفاعات التي حصلت منذ عام (2001) الا ان هناك تحسناً نسبياً في عامي (2014) و (2015) على التوالي لتصل مرتبة (151) و (156) من بين (189) دولة، ثم يبدأ بالارتفاع بشكل تدريجي متزايد كما موضح في الجدول السابق ليصل مرتبة (171) في عام (2019) من بين (190) دولة وتشير المؤشرات الفرعية الاتية الى انخفاض ترتيب معظم مؤشرات بيئة أداء الاعمال عام (2019) مقارنة بدول أقليم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية (OECD).

1- مؤشر بدء النشاط التجاري: يلخص الجدول الاتي التحديات والصعوبات التي تواجه اصحاب الاعمال عند بدء المشاريع في العراق من خلال عدد الاجراءات ومدتها الزمنية والتكلفة التي تواجه الشركات ذات المسؤولية المحدودة لتتوافق مع المتطلبات القانونية والادارية عند بدء المشروع.

الجدول (7) مؤشر بدء النشاط التجاري في العراق لعام (2019)

منظمة التعاون والتنمية	أقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا	العراق	المؤشرات
(3)	(2)	(1)	
4.9	6.5	8	عدد الاجراءات

9.2	9.2	26.0	الوقت (ايام)
3.0	16.7	34.2	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
7.6	8.9	146	الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

المصدر: البنك الدولي (2019) تقرير ممارسة الاعمال للاقتصاد العراقي.

ب- مؤشر أستخراج تراخيص البناء: أذ يوضح هذا المؤشر خطوات وحدة تكلفة التقيد بمتطلبات بناء مشروع والحصول على أذونات العمل وتراخيص متعلقة ببدا المشروع كما موضح بالجدول الاتي.

الجدول (8) مؤشر بدء أستخراج تراخيص البناء في العراق لعام (2019)

منظمة التعاون والتنمية	أقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا	العراق	المؤشرات
(3)	(2)	(1)	
12.7	15.7	11	عدد الاجراءات
152.3	123.6	167	الوقت (ايام)
1.5	4.4	0.3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
11.6	12.5	5.5	مؤشر رقابة وجود البناء (0-15)

المصدر: البنك الدولي (2019) تقرير ممارسة الاعمال للاقتصاد العراقي.

ج- مؤشر الحصول على الكهرباء: تم أستحداث هذا المؤشر في تقدير ممارسة أنشطة الاعمال لعام (2012) ويلخص الجدول الاتي الاجراءات ومدة وتكلفة الحصول على الكهرباء للمشروع جديد.

الجدول (9) مؤشر بدء الحصول على الكهرباء في العراق لعام (2019)

منظمة التعاون والتنمية	أقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا	العراق	المؤشرات
(3)	(2)	(1)	
4.4	4.4	5	عدد الاجراءات
74.8	63.5	51	الوقت (ايام)
61.0	419.6	384.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
7.4	4.4	0	مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة (0-8)

المصدر: البنك الدولي (2019) تقرير ممارسة الاعمال للاقتصاد العراقي.

د- مؤشر تسجيل الممتلكات: يوضح المؤشر الى سهول تأمين حقوق الملكية وعدد الاجراءات ومدتها والتكلفة التي تواجه أصحاب الاعمال في تسجيل الممتلكات كما موضح بالجدول الاتي:

الجدول (10) مؤشر بدء تسجيل الممتلكات في العراق لعام (2019)

منظمة التعاون والتنمية	أقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا	العراق	المؤشرات
(3)	(2)	(1)	
4.7	5.4	5	عدد الاجراءات

23.6	26.6	51	الوقت (ايام)
4.2	5.6	7.3	التكلفة (% من قيمة العقار)
23.2	14.6	10.5	نوعية نظام إدارة الاراضي (0-30)

المصدر: البنك الدولي (2019) تقرير ممارسة الاعمال للاقتصاد العراقي.

هـ- مؤشر الحصول على الائتمان: يوضح في هذا المؤشر عمق المعلومات الائتمانية والحقوق القانونية للمقترضين من الدولة، إذ يتراوح مؤشر الحقوق القانونية بين (0-12) و القيم الاعلى تشير الى ان تلك القوانين تسهل الحصول على الائتمان ويتعين نطاق المعلومات الائتمانية ونوعيتها ومدى قابلية الحصول عليها من خلال المكاتب العامة او السجلات الخاصة، وهو يتراوح بين ((0-8) والقيم الاعلى تشير الى ان المزيد من المعلومات الائتمانية متاحة من اي سجل عام أو مكتب خاص كما موضح في الجدول الاتي:

الجدول (11) مؤشر الحصول على الائتمان في العراق لعام (2019)

منظمة التعاون والتنمية	أقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا	العراق	المؤشرات
(3)	(2)	(1)	
6.1	3.1	0	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)
6.8	5.3	0	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية
24.4	15.8	1.3	تغطية السجلات للمعلومات الائتمانية (% من عدد سكان الراشدين)
55.7	16.3	0.0	تغطية مراكز المعلومات الائتمانية (% من عدد سكان الراشدين)

المصدر: البنك الدولي (2019) تقرير ممارسة الاعمال للاقتصاد العراقي.

و- مؤشر حماية المستثمرين الاقليمية: يوضح هذا المؤشر عدة ابعاد من حماية المستثمرين (المسؤولة عن التعامل الذاتي، شفافية الصفقات، قدرة المساهمين على مقاضاة الموظفين والمديرين بسبب سوء الادارة، ومؤشر قوة حماية المستثمر)، إذ تتراوح قيم المؤشرات بين (0-10) و تشير القيم الاعلى الى المزيد من التنسيق والمسؤولية والحماية الافضل للمستثمر، كما موضح بالجدول أدناه:

الجدول (12) مؤشر حماية المستثمرين الاقليمية في العراق عام (2019)

منظمة التعاون والتنمية	أقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا	العراق	المؤشرات
(3)	(2)	(1)	
6.5	6.4	4.0	مؤشر نطاق الاقصاد (0-10)

5.3	4.8	5.0	مؤشر نطاق المسؤولية اعضاء مجلس الادارة (10-0)
7.3	4.7	5.0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بأقامة الدعاوى (0-10)
4.7	3.2	5.0	مؤشر نطاق حقوق المساهمين (0-6)
4.5	3.6	3.0	مؤشر نطاق الملكية والتنظيم (0-7)
5.7	3.5	1.0	مؤشر نطاق شفافية الشركات (7-0)

المصدر: البنك الدولي (2019) تقرير ممارسة الاعمال للاقتصاد العراقي
 ز- مؤشر دفع الضرائب: يلخص الجدول الاتي الضرائب والاشتراكات الاجبارية التي يجب على الشركة متوسطة الحجم دفعها او استقطاعها في سنة ما وكذلك الاجراءات التي تمثل عبئاً اداريا في دفع الضرائب والاشتراكات والامتثال لأجراءات ما بعد التقديم.

الجدول (13) مؤشر دفع الضرائب في العراق عام (2019)

منظمة التعاون والتنمية	أقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا	العراق	المؤشرات
(3)	(2)	(1)	
10.3	16.5	15	المدفوعات (عدد)
158.8	202.6	3.2	الوقت (عدد المرات سنوياً)
39.9	32.5	30.8	أجمالي سعر الضريبة (% من أجمالي الربح)
86.7	53.3	21.4	(100-0) مؤشر ما بعد الايداع

المصدر: البنك الدولي (2019) تقرير ممارسة الاعمال للاقتصاد العراقي.
 ح- مؤشر التجارة عبر الحدود: يبين في الجدول أدناه الوقت والتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجستية الخاصة بتصدير واستيراد السلع والبضائع، وياخذ هذا المؤشر كافة الاجراءات الرسمية بدءاً من الاتفاق التعاقدى النهائي بين الطرفين وانتهاءً بتسليم البضائع.

الجدول (14) مؤشر التجارة عبر الحدود في العراق لعام (2019)

منظمة التعاون والتنمية	أقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا	العراق	المؤشرات
(3)	(2)	(1)	
12.7	52.5	85	الوقت اللازم للتصدير: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)
136.8	441.8	1118	تكلفة التصدير بالدولار والامتثال لقوانين الحدود
2.3	66.4	504	الوقت اللازم للتصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات
33.4	240.7	1800	تكلفة التصدير بالدولار لكل حاوية
8.5	44.2	131	الوقت اللازم لاتمام الاستيراد (الساعات)
98.1	512.5	644	تكلفة الاستيراد بالدولار لكل حاوية
3.4	72.5	176	الوقت اللازم للاستيراد
23.5	292.6	500	تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات (بالدولار)

المصدر: البنك الدولي (2019) تقرير ممارسة الاعمال للاقتصاد العراقي
ط- مؤشر تنفيذ العقود: يتناول الجدول الاتي الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية وحل النزاعات التجارية وسهولة أو صعوبة تنفيذ العقود التجارية، فضلا عن جودة مؤشر الاجراءات القضائية وتقييم إذا كان كل اقتصاد قد تبنى أية من الممارسات المتبعة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم.

الجدول (15) مؤشر تنفيذ العقود في العراق لعام (2019)

المؤشرات	العراق (1)	أقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا (2)	منظمة التعاون والتنمية (3)
الوقت (ايام)	520	622.5	589.6
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	28.1	24.7	21.5
نوعية الاجراءات القضائية (0-18)	1.5	6.6	11.7

المصدر: البنك الدولي (2019) تقرير ممارسة الاعمال للاقتصاد العراقي.
ي- مؤشر تسوية حالات الاعسار: يبين الجدول أدناه الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة باجراءات دعاوى (أشهر الافلاس ومشكلات السيولة) والتي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها، فضلا عن قياس صلاية الاطار القانوني الساري على اجراءات التصفية وإعادة التنظيم.

الجدول (16) مؤشر تسوية حالات الاعسار في العراق لعام (2019)

المؤشرات	العراق (1)	أقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا (2)	منظمة التعاون والتنمية (3)
معدل الاستيراد (سنت على دولار)	لا ممارسة	26.3	70.2
الوقت (عدد السنوات)	لا ممارسة	2.7	1.7
التكلفة (% من الممتلكات)	لا ممارسة	14.0	9.3
النتيجة (البيع بالتجزئة، الاستمرار المشروع 1)	(صفر)	--	--
مؤشر صلاية إطار الاعسار (0-16)	لا ممارسة	6.3	11.9

المصدر: البنك الدولي (2019) تقرير ممارسة الاعمال للاقتصاد العراقي.
ومن أجل تحسين هذه البيئة لأبد من معالجة الاسباب التي أدت الى تراجعها وجعلها بيئة غير جاذبة للأعمال ولا يشجع المستثمرين لدخول السوق العراقية ومن تلك الاسباب ما يأتي: (جاسم، 2017:22)
1- القضاء على الفساد المالي والاداري وذلك من خلال تفعيل دور الجهات المختصة مثل (البرلمان وهيئة النزاهة والرقابة المالية والقضاء) بشكل حقيقي بعيداً عن المجاملات السياسية، ليتم تخفيض أنجاز الاعمال بأقل التكاليف وهذا من شأنه تطوير بيئة الاعمال من أجل الحصول على مراتب متقدمة في المؤشر.
2- تحقيق الاستقرار السياسي من خلال رفع الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقضاء على الصراعات الداخلية وانهاء التدخلات الخارجية التي تغذي الصراعات الداخلية.
3- أتمتة الجهاز الاداري من خلال تشريع قانون يفضي بتطبيق الاتمة إدارياً ولكن قبل هذا التشريع لأبد من توضيح مدى أهمية الاتمة على كافة المجالات عبر التربية والتعليم والاعلام والمراكز البحثية والمنظمات المجتمعية، مما يسهم

في تطبيقها أداء الجهاز الاداري والتخلص من الترهل الوظيفي والبيروقراطي، ولذا سوف يتحسن جزء كبير من بيئة الاعمال وهذا ما ينعكس على الانشطة كافة فيتحسن اداء الاقتصاد العراقي.

خامسا: مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار: وهو مؤشر أطلقته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام (2013) كمقياس يمكن أشنقاؤه من سلسلة المكونات المشاهدة التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال أستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، ويسهم هذا المؤشر في بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من أنجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الاجنبي وتحديد أثر التدفقات الاجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف، يتكون مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية وهي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2018:25).

1- مجموعة العوامل الكامنة: وتتضمن مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ اليه ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية ومؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الاداء اللوجستي ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

2- مجموعة المتطلبات الاساسية: وتتضمن مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر بيئة اداء الاعمال ومؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر البيئة المؤسسية.

3- مجموعة العوامل الخارجية الايجابية: وتتضمن مؤشر اقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

الجدول (17) ترتيب وقيمة مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في العراق للمدة (2019-2014)

السنة	العراق		الدول العربية		المتوسط العالمي	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
2014	109	21.5	71	36.7	55	42.4
2015	106	25.6	67	40.4	55	45.8
2016	107	26.2	68	40.2	55	45.6
2017	106	28.0	68	42.0	55	47.0
2018	106	24.0	66	41.9	55	47.2
2019	105	23.0	71	38.0	55	46.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لسنوات مختلفة للمدة (2010-2014)

في الجدول (17) يمكن ملاحظة أن العراق يسجل مراتب متدنية جداً في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، فقد أحتل المرتبة (109) عالمياً وبرصيد (21.5) نقطة في عام (2014) وهو يقل عن نظيره في الدول العربية عند الترتيب (71) بنحو (36.7) نقطة ويتخلف عن المتوسط العالمي البالغ (42.4) نقطة عند مستوى (55)، ثم تراجع الى (106) في عام (2015)، ليرتفع من جديد لتبلغ مرتبة (107) في عام (2016)، بعدها أستقر العراق على المرتبة (106) في عام (2016 و 2018) على التوالي، وفي عام (2019) أحتل العراق المركز (105) من أصل (109) دولة في تقييم الدول الاكثر جاذبية للاستثمار لسنة (2019) وحقق العراق معدل (23.0) نقطة فيما يشمل التقييم مجموعة عوامل منها (الموارد الطبيعية والبشرية، الهيكل المالي، البيئة المؤسسية، المتطلبات الاساسية، العوامل الخارجية، الاداء اللوجستي، اتصالات وتقنية المعلومات)، وكانت نسبة العراق متأخرة جداً من البيئية المؤسساتية والاداء اللوجستي والهيكل المالي، وهذا يدل على الضعف الشديد لجاذبية الاستثمار في بيئة الاقتصاد العراقي، بسبب نتائج تدهور المناخ الاستثماري وعدم أسقراره.

سادسا: مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر في معهد (Heritation Foundation) في واشنطن وبالتعاون مع صحيفة (وول ستريت جورنال) منذ عام (1995) يعد وسيلة لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية ودرجة الانفتاح الاقتصادي، إذ يستند هذا المؤشر على عشرة عوامل تشمل (وضع الادارة المالية لموازنة الدول وخاصة الهيكل الضريبي، السياسة التجارية، وضع القطاع المصرفي والتمويل، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية وخاصة مؤشر التنظيم، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الاجنبي المباشر، مستوى الاجور والاسعار، حقوق الملكية الفكرية، التشريعات والإجراءات الادارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء)، ويتم التصنيف في هذا المؤشر وفق درجة تحرر اقتصاد الدولة ولأربعة فئات وهي (دولة ذات اقتصاد حر، دولة ذات اقتصاد شبه حر، دولة ذات اقتصاد غير حر، دولة ذات حرية معدومة). (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2006:18)

لم يدخل العراق بصورة رئيسية ضمن المؤشر حتى عام (2019) لاسباب تتعلق بعدم احتساب المؤشرات الفرعية (العبأ الضريبي، حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية العالمية) واصبح خارج التصنيف لعدم توفر البيانات الكافية أستناد الى التقدير الصادر من مؤسسة هيريتدج فاونديشان، أن قراءة مؤشرات بيئة الاستثمار في الاقتصاد العراقي تعكس الى اي مدى تتوفر فيه مؤشرات تسهيل الاعمال للاستثمارات الوافدة التي يسترشد بها المستثمر في اتخاذ قراره، لذا ما زالت توجد بعض المؤشرات التي تعيق تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق وذلك مقارنة لدول إقليم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، كما أن هناك مؤشرات تميز بها الاقتصاد العراقي من حيث السهولة ممارسة اداء الاعمال مقارنة مع مجموعة من البلدان الاخرى وهي (Necati, 2018:7) :

أ- أن الحد الأدنى المدفوع من رأس المال لبدء النشاط التجاري (12.8%) مقابل (45.6%) من متوسط الدخل القومي للفرد في إقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

ب- الوقت اللازم لاجراءات الحصول على الكهرباء (77) يوم في العراق مقابل (84.9) يوم في اقليم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

ج- عدد الاجراءات اللازمة لتسجيل الملكية في العراق هي (5) مقابل (6.1) إقليم شرق الاوسط وشمال افريقيا.

د- أن التكلفة اللازمة للحصول على الكهرباء هي (228.5) من متوسط الدخل القومي للفرد في العراق مقابل (972.5) في اقليم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

هـ- اجمالي سعر الضريبة من اجمالي الربح هو (27.8%) في العراق مقابل (32.6%) في اقليم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

ز- أن الوقت اللازم لاجراء تنفيذ العقود هو (520) يوم في العراق مقابل (627) يوم في إقليم الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

ح- أن الوقت اللازم لاجراء التسوية (حالات الاعسار) صفر في العراق مقابل (3.1) في إقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

سابعا: مؤشر مدركات الفساد: يعد الفساد المالي والاداري من المحددات غير الداعمة لبيئة الاستثمار في العراق من خلال مساهمته في عرقلة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهذا ما أوضحته منظمة الشفافة العالمية حول الفساد في العراق لأول مرة عام (2003) وجاء ذلك التأخر في التضمين على أثر صعوبة أستحصال المعلومات والحقائق في المدة التي سبقت ذلك العام، على الرغم من تعدد الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد ومن أهمها هيئة النزاهة، مكتب المفتش العام، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، مجلس النواب، فضلاً عن مجالس المحافظات والمجالس البلدية، الا ان الحالة توسعت وأنتشرت مما أجبر الحكومة بتاريخ (9/8/2015) بتفعيل دور مجالس مكافحة الفساد وبالتعاون مع

القضاء ولعل من ابرز الاسباب التي أدت الى التصريح علناً بتفعيل دور المجلس هو نقشي ظاهرة الفساد في العراق على نحو غير مسبوق في مؤسسات العراقية الحكومية وغير الحكومية كافة (يونس واخرون، 2020:52). وتتضح قيم مؤشر مدركات الفساد، فضلاً عن ترتيب العراق على مستوى بلدان العالم فيما يتعلق بالفساد المالي والاداري وفقاً للجدول. (18)

الجدول رقم (18) مؤشر مدركات الفساد للمدة (2019-2004)

السنوات	قيمة مؤشر مدركات الفساد (1)	الترتيب العالمي (2)	مجموع البلدان (3)
2004	2.1	113	133
2005	2.2	129	145
2006	1.1	137	159
2007	1.3	160	163
2008	1.3	178	180
2009	1.5	178	180
2010	1.8	176	180
2011	1.5	175	178
2012	1.8	196	182
2013	1.8	171	176
2014	1.6	17	175
2015	1.6	161	174
2016	1.5	161	168
2017	1.8	166	167
2018	1.8	168	170
2019	1.9	162	180

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية، مؤشر ادراك الفساد للسنوات.(2004-2019)

يلاحظ من الجدول (18) أن العراق يحتل مراتب متقدمة في مؤشر مدركات الفساد عالمياً وعربياً منذ عام (2004) وحتى عام (2019)، حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية في أنتشار ظاهرة الفساد وخصوصاً في العامين (2008) و(2007)، اذ بلغت درجة المؤشر (1.3) من أصل (10 نقاط) وذلك بسبب الصراع السياسي والفراغ الأمني وضعف الدور الرقابي للدولة وما رافقها من بوادر فساد مالي واداري كبير تمثلت بالاجراءات التي قادتها سلطة الاحتلال الامريكي عن فقدان العراق (9) مليار دولار من إيرادات النفط، أما الاعوام (2004) و(2005) كانت الاقل فساداً مقارنة ببقية الاعوام، وتعاضمت ظاهرة الفساد المالي والاداري مع تراوح قيم مؤشرات الفساد وتذبذبها صعوداً ونزولاً حتى شهد عامي (2012) و(2013) أذ احتل العراق المراتب (169) (171) عالمياً، اي أن هناك زيادة ملحوظة لظاهرة الفساد في العراق، أما الاعوام (2014) و(2015) اللذين شهدا احتلال عصابات داعش الاجرامية لاكثر من ثلث العراق وما رافقه من تجهير وترويع المواطنين ملفاً شائكاً وبالغ التعقيد هو ملف النازحين والتخصصات اللازمة لاغاثتهم والتي اعتراها الكثير من شبهات الفساد وتم تسييس هذا الملف واستغلاله من قبل ثلة فاسدين وسراق، وفي ظل عدم وجود جهود حقيقية تحارب تلك الافة واستمرار أهمال الاجهزة الرقابية والسلطات التي تولت الحكم في الاعوام الاخيرة (2019-2018) مما أسفر عن شيوع فساد مالي واداري، أذ أستقرت قيمة مؤشر مدركات الفساد عند (1.9) ليستقر العراق عالمياً عند المرتبة (162) من مجموع (180) دولة، وهو ما يمكن ايجازه في أن العراق قد احتل المراكز الاخيرة من حيث الفساد الاداري والمالي ضمن نطاق مؤشر مدركات الفساد للمدة الزمنية (2004-2019)، نتاجاً للنقص في

محاسبة سراق المال العام والمفسدين وعدم إيلاء الأهمية القصوى للهيكل الرقابي واجهزته المتنوعة متمثلة بهيئة النزاهة ومكاتب المفتش العمومي في مختلف الوزارات.

الاستنتاجات:

- 1- من الواضح أن الاستثمار الاجنبي المباشر ازدادت اهميته في السنين الاخيرة، اذ يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر دورا بارزا في تقديم وتنمية اقتصاد أي بلد مضيف له الشرط أن يتم توجيهه بشكل صحيح يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية في ذلك البلد.
- 2- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمارس دور هام في دفع عملية التنمية الاقتصادية الى الامام في ظل ما يعانيه الاقتصاد العراقي من خلال المزايا التي يحصل عليها، وخاصة ان هذه الاستثمارات تعد من الوسائل التمويلية الاقل تكلفة لتحقيق التنمية.
- 3- اتسمت السياسة المالية التي تعد احدى محددات الاستثمار الاجنبي المباشر بكونها مساندة للصدمات الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد، ذلك من خلال اعتمادها في تمويل الموازنة العامة من ايرادات النفط الخام، اذ شكل متوسط مساهمة هذه الايرادات (96%) من اجمالي ايرادات الموازنات العامة طيلة مدة الدراسة.
- 4- فيما يتعلق بمدى وتوفير مؤسسات فعالة لتطوير الاستثمار يمكننا القول بأنها في طور الانطلاق ولايمكننا الحكم على مدى وفعالية هذه الهياكل كهيئة الاستثمار التي شكلت اخيرا والتي لم يستكمل تنظيمها بعد ولم تقم بأدوارها الاساسية.
- 5- ان التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق تركز في قطاع النفط والغاز الطبيعي ومواد بناء وقطاع المعادن، الفنادق والسياحة، اذ بلغت تكلفتها (13.214) مليار دولار وبنسبة (84%) من مساهمة باقي القطاعات للمدة (2015-2019)، اي ان حجم الاستثمارات الخدمية اكبر من حجم الاستثمارات المادية.
- 6- اظهر تقييم بيئة الاستثمار للعراق في تقرير بيئة أداء الاعمال انخفاض معظم مؤشرات بيئة اداء الاعمال مقارنة مع مجموعة من دول العالم اذ تراجع الترتيب من (168) في عام (2018) الى المرتبة (171) في عام (2019) وهذا يدل على عمق معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى العراق.
- 7- ان وفرة الموارد الطبيعية والبشرية في العراق جعل منه محط انظار جميع الشركات متعددة الجنسية المستثمرة، الا ان عدم الاستقرار الامني والسياسي يشكل عائقاً حقيقياً امام تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة

التوصيات:

- 1- تنظيم قانون الاستثمار والعمل على توحيد قوانين الاستثمار الصادرة عن طريق تصحيح التقاطعات مع القوانين الاخرى (قانون بيع وايجار املاك الدولة، قانون الاستثمار المعدني) واعطاء صلاحيات اكبر للهيئة الوطنية للاستثمار.

- 2- العمل الجاد والمستمر لتوفير بيئة استثمارية مقبولة تكون حافزاً لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وايجاد الحلول لإزالة كافة العقبات التي تواجه عمل المستثمر عن طريق بناء منظومة استثمارية متكاملة توفر له الجهد والوقت والامان واشاعة ثقافة الاستثمار في المجتمع.
- 3- العمل على تطبيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال نقل التكنولوجيا المتطورة والاستفادة من الخبرات والتجارب الاجنبية ليتمكن من انشاء وتطوير مشاريع اخرى والقدرة على ادارة وصيانة المشروع بعد انتهاء فترة العقد.
- 4- يمكن تجاوز عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي يعد عائقاً امام الكثير من المستثمرين لحين تحسن هذه الاوضاع من خلال اللجوء الى الاساليب الاخرى للاستثمارات الاجنبية المباشرة كالمشاريع المشتركة وعقود التراخيص وعقود الامتياز وعقود التصنيع.
- 5- بالامكان أن تركز استراتيجية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق على تحسين وتبسيط خدمة النافذة الواحدة وتنفيذها بالكامل في أسرع وقت ممكن، وهذا يعني أزالة القيود أو اللوائح غير الضرورية من أجل تسريع القدرة التنافسية العالمية لاقتصاد العراق ولأسيما في سياق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.
- 6- ضرورة النهوض بمناطق الاستثمار ومناطق التجارة الحرة لتهيئة الاماكن الصناعية للمستثمرين وتوفير الخدمات الاساسية وتحسين البنية الاقتصادية لها .

المصادر:

- 1-الوادي ، محمود حسين وآخرون (2013) مبادئ علم الاقتصاد ، ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان
- 2-عبد الحميد، عبد المطلب (2010)، مبادئ وسياسات الاستثمار، ط1، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر.

- 3-العفلوكي، ريسان حاتم كاطع (2016) دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار المباشر لدول مختارة مع اشارة خاصة لاقليم كوردستان العراق، اطروحة دكتورا (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 4-علي، فاطمة عادل (2020) الاصلاح الاقتصادي في العراق وفعاليته في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة من (2004- 2018) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين.
- 5-الجبوري، عبد الخالق (2014)، أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق أنموذجا (2003_ 2013)، مجلة القادسية للعلوم الادارة الاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد(8)، الأصدار (2)، العراق
- 6-المعموري، امجد سامي والحسناوي محمد (2011)، البيئة الاستثمارية في العراق عقد أستثمار مطار النجف أنموذجا، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، المجلد(21) ، العدد(49)، العراق.
- 7-جار الله، زهراء (2020)، تقييم المناخ الاستثماري في الدول العربية وفقا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام (2017) مع اشارة بشكل خاص الى العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (16)، العدد(50)، العراق.
- 8-حمزة، عبد المهدي رحيم (2020)، استراتيجية النمو ودورها في تركيز الأستثمار الاجنبي المباشر في دول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، كلية المستقبل، العراق
- 9-غيدان ، جليل كامل (2016) التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، العدد (21) ، العراق.
- 10-حسان، ظافر ضاهر (2011)، دور الأستثمار الأجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(44)، العراق.
- 11-رشيد، سهاد احمد (2011)، واقع واثار الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد العراق، مجلة الأقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العدد(20) ، العراق.
- 12-البنك الدولي (2006) تقرير الاقتصادي العالمي السنوي.
- 13-البنك الدولي(2019) تقرير ممارسة الاعمال للاقتصاد العراقي.
- 14-البنك المركزي العراقي (2019) التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للأحصاء.
- 15-جريدة الوقائع العراقية (2006) قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، العراق.

- 16- منظمة الشفافية الدولية (2004-2019) مؤشر مدركات الفساد.
- 17- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2016) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، الكويت.
- 18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2018) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، الكويت.
- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2019) تقرير مناخ الاستثمار، الكويت.
- 20- الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (2012)
- 21- مجلس الوحدة الاقتصادي العربي (2015) ملف الاستثمار لجمهورية العراق، الامانة العامة
- 22- الوقائع العراقية (2004) الاستراتيجيه الضريبه لعام 2004، مذكرة جريدة توضيحيه للامر الصادر عن الائتلاف المؤقت رقم 49-العراق.

22-Neeati,Eri(2018) **Economic freedom**, the Journal of operations Research,statistics,Econometrics And management information system ,Volum6,Issue1.

23- World Bank Group(2018), **Doing Business Washington**.